أثر تقويم الأصول غير الملموسة على منح الائتمان المصرفي

د. عبد الجبار حسن عكاشة فضل¹

د. مصطفى نجم البشاري²

¹ أستاذ مساعد – جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا – كلية الدراسات التجارية.

¹ أستاذ مساعد – جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا – كلية الدراسات التجارية.

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم وطبيعة الأصول غير الملموسة وأهميتها وتعددتها ومدى علاقتها بمتخذى قرارات الائتمان للمساهمة في الوصول إلى أفضل طرق القياس والإفصاح عن الأصول غير الملموسة. اختبرت الدراسة الفرضيات التالية: تقويم شهرة المحل يؤثر على منح الائتمان المصرفي في القطاع المصرفي السوداني، تقويم الملكية الفكرية يؤثر على منح الائتمان المصرفي في القطاع المصرفي السوداني، تقويم الموارد البشرية يؤثر على منح الائتمان المصرفي في القطاع المصرفي السوداني، تم استخدام المنهج الاستنباطي، التاريخي، الاستقرائي و الوصفي التحليلي، وتوصل البحث الى عدة نتائج منها: ضعف اهتمام المصارف بتحليل الأصول غير الملموسة وإظهارها في القوائم. أوصت الدراسة بضرورة الإفصاح التام عن كل بنود الأصول غير الملموسة في القوائم المالية.

¹ أستاذ مساعد – جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا – كلية الدراسات التجارية.

² أستاذ مساعد – جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا – كلية الدراسات التجارية.

Abstract:

This study aims to identify the concept and nature of intangible assets, its important, variety and the relationship with credit decision-makers that supporting to reach the best methods of standard and clarifying about intangible assets.

The study tested the following hypothesis: evaluation of well-known place effect on granting credit in Sudanese banking sector, evaluation of Intellectual Property effect on granting credit in Sudanese banking sector, evaluation of human resource effect on granting credit in Sudanese banking sector

In this study the deductive, historical, inductive and descriptive and analysis methods have been used. The study found out some results which are: the weakness of banks to analyse intangible assets to appear in the statements. The study recommended full disclosure of each items of intangible assets in the financial statements.

المقدمة:

تتصف الأصول غير الملموسة بصفة مميزة وهي افتقارها للوجود المادى الملموس، ولكن افتقاد الوجود المادى لا يعد بمفرده معياراً كافياً للفرقة بين الأصول الملموسة وغير الملموسة، حيث أن هناك بعض الأصول مثل ودائع البنوك و حسابات المدينين و الاستثمارات طويلة الأجل تفتقد للوجود المادى الملموس ومع ذلك تصنف على أنها أصول ملموسة.

مشكلة البحث: -

إذا كان رأس المال المادى الملموس تحكمه أسس ونظريات وتستوفيه سجلات و إجراءات مالية و محاسبية ويعتمد تقييمه سنوياً معايير محددة، فكيف هو الامر بالنسبة للأصول غير الملموسة فى تعدد طرق قياسها و الإفصاح عنها وفصلها عن أصول المنشأة فى القوائم المالية، كذلك هناك صعوبة فى تقويم الأصول غير الملموسة لمانحى التمويل وذلك لاتخاذ قرار منح الائتمان، والسؤال الرئيسى هو:

1. هل تعدد طرق القياس و الإفصاح المستخدمة فى تقييم الأصول غير الملموسة ينتج عنها أرقام مختلفة للدخل المحاسبى، يصعب معها عقد المقارنات الزمانية والمكانية وبالتالي تضليل مستخدمى القوائم المالية.

أهداف البحث: -

يهدف البحث إلى تحقيق حزمة متكاملة ومترابطة من الأهداف الأساسية التى يمكن إيجازها فى الآتى:

- التعرف على مفهوم وطبيعة الأصول غير الملموسة وأهميتها وتعدد مدى علاقتها بمتخذى قرارات الائتمان.

- دراسة المعايير المحاسبية التي تعالج المشكلات الرئيسية للمحاسبة عن الأصول غير الملموسة وطرق قياسها و الإفصاح عنها في القوائم المالية.

- المساهمة في الوصول إلى أفضل طرق القياس والإفصاح عن الأصول غير الملموسة.

أهمية البحث: -

- أهمية بند الأصول غير الملموسة ومدى تأثيرها على قائمة المركز المالي للمنشأة و يؤثر ذلك على الأرباح.

ومدى تأثيرها على قائمة المركز المالي للمنشأة وبالتالي تؤثر على صافي الأرباح التي تحققها المنشأة.

- معرفة طرق القياس والإفصاح المحاسبى عن الأصول غير الملموسة في المنشأة التجارية وذلك لغرض إظهار عدالة ومصادقية القوائم المالية

منهج البحث: -

المنهج الاستنباطي لتحديد محاور المشكلة ووضع الفروض، المنهج الاستقرائي لاختيار مدى صحة الفرض، المنهج التاريخي لاستعراض الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع البحث، المنهج الوصفي للتحليل باستخدام أسلوب دراسة الحالة

فروض البحث: -

1. تقويم شهرة المحل يؤثر على منح الائتمان المصرفى فى القطاع المصرفى السودانى.

2. تقويم الملكية الفكرية يؤثر على منح الائتمان المصرفى فى القطاع المصرفى السودانى.

3. تقويم الموارد البشرية يؤثر على منح الائتمان المصرفى فى القطاع المصرفى السودانى.

أدوات جمع البيانات: -

1. تم جمع البيانات من المصادر الأولية والثانوية حيث تمثلت المصادر الأولية في الحالات العملية وتمثلت المصادر الثانوية في الكتب والدوريات والرسائل. حدود البحث: - مكانية: المصارف، زمانية: الفترة العام 2013م

محاور البحث:

الاطار المنهجي والدراسات السابقة، المحور الأول: -: التعريف بمفهوم و طبيعة الاصول غير الملموسة و اهميتها و تعددها وقياسها. المحور الثانى: - مفهوم واهداف الائتمان المصرفى، المحور الثالث: الدراسة الميدانية. هيكل الدراسة: تتكون الدراسة من مقدمة تتضمن الاطار المنهجي و الدراسات السابقة وثلاثة محاور، المحور الأول: التعريف بمفهوم و طبيعة الاصول غير الملموسة و اهميتها و تعددها وقياسها. المحور الثانى: - مفهوم واهداف الائتمان المصرفى، المحور الثالث: الدراسة الميدانية، والنتائج والتوصيات. (وليد صالح، 2010م)

تمثلت مشكلة البحث فى تعدد طرق القياس والافصاح المستخدمة فى تقييم الاصول غير الملموسة مما ينتج عنها ارقام مختلفة للدخل المحاسبى يصعب معها عقد المقارنات، وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج منها: عدم الثبات فى استخدام طرق القياس و الافصاح عن الاصول غير الملموسة مما يجعل القوائم المالية مصدر شك من قبل مستخدمى القوائم المالية، استخدام التكلفة التاريخية كاساس لقياس الاصول غير الملموسة يعطى القوائم المالية المصدقية وامكانية الاعتماد

عليها ، واوصت الدراسة بضرورة الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية المتعلقة بالقياس و الافصاح عن الاصول غير الملموسة.
(ايمان محمد، 2008م)

تمثلت مشكلة البحث في مدى وجود اتساق او توافق دولي بين المعايير المحاسبية الصادرة بشأن القياس و الافصاح عن الانخفاض الدائم في قيمة الشهرة، وهدفت الدراسة بصفة اساسية الى دراسة المعايير المحاسبية الحديثة في مجال القياس والافصاح المحاسبى عن انخفاض قيمة الشهرة، تحديد مدى التوافق والتناسق الدولي بين المعايير المحاسبية الحديثة في مجال القياس و الافصاح المحاسبى عن انخفاض قيمة الشهرة.
توصلت الدراسة الى عدة نتائج منها اتفاق المعايير المحاسبية على قصر الاعتراف المحاسبى بالشهرة كاصل غير محدود العمر الانتاجى.
(عبد الحميد احمد، 2003 م)

تمثلت مشكلة البحث في التساؤلات التالية: هل يوجد اتفاق تام على مفهوم الاصول الفكرية ومكوناتها الفرعية؟ وهل معايير المحاسبة المعنية بمعالجة المشاكل المحاسبية الخاصة بالاصول الفكرية تعتبر كافية في هذا المجال بما يحقق موضوعية القياس المحاسبى لتلك الاصول ؟ توصلت الدراسة الى عدة نتائج منها ان الاعتماد على مدخل معدل العائد على المال المستثمر كاساس لقياس اصول الملكية الفكرية يعد المدخل الافضل.
(دعاء بكر، 2005م)

تمثلت مشكلة البحث في التساؤلات التالية: كيف يمكن تطوير اساليب التحليل المحاسبى للتنبؤ بالتعثر المالى بما قد يؤدي الى تخفيض مخاطر منح الائتمان المصرفى للشركات؟

ماهي المؤشرات المحاسبية التي لديها القدرة على التنبؤ بالتعثر المالي وما هي المؤشرات المحاسبية التي لديها القدرة على التنبؤ بالتوازن المالي؟ ومن اهم نتائج الدراسة ان النموذج المقترح يساعد رجال المصارف كمرحلة اولى فى اتخاذ القرار السليم مما يؤدى ذلك الى تخفيض المخاطر الائتمانية الناتجة عن مخاطر التعثر المالي الذى قد تتعرض له الشركات طالبة الائتمان المصرفى.

(عمر بابكر الطاهر، 2006م)

تمثلت مشكله البحث في ماهي الاسباب والعوامل المؤثره في تعثر التسهيلات الائتمانية الممنوحه من قبل المصارف محل البحث في السودان، وماهو الاثر النسبي لكل من هذه العوامل علي تعثر التسهيلات الائتمانية وهل المصرف او العميل هما فقط المؤثران علي تعثر التسهيلات الائتمانية ام هنالك عوامل اخري ذات علاقه مؤثره، وماهو حجم التسهيلات الائتمانية المتعثره لدي المصارف محل البحث في السودان ومانسبه ذلك من حجم التسهيلات الائتمانية الكليه الممنوحه من قبل هذه المصارف وماهي الاساليب والطرق والوسائل المتبقيه للوقايه والتخفيض من تعثر التسهيلات الائتمانية، وتوصل البحث الي الى عدة نتائج منها: -

1- ادت المشكله الي زياده احداث مستمره في مخصص الديون المشكوك في تحصيلها نتيجة لعدم كفايه ارصده الديون المشكوك في تحصيلها لمواجهه ماخذ يتحقق بالفعل من ديون معدومه او غير معدومه

المحور الثاني:

التعريف بمفهوم و طبيعة الاصول غير الملموسة و اهميتها و تعددها وخصائصها وتقييمها

1/ التعريف بمفهوم الأصول غير الملموسة:

عرف المعيار المحاسبي الدولي رقم 38 الأصل غير الملموس بأنه أصل غير نقدي قابل للتحديد، ليس له وجود مادي، محتفظ به من أجل استخدام في الانتاج أو في تقديم البضائع أو الخدمات، أو للتأجير للغير أو من أجل أغراض إدارية. والأصل هو مورد: أ- تسيطر عليه المنشأة نتيجة لأحداث سابقة. ب- يتوقع أن تتدفق منه منافع اقتصادية مستقبلية للمنشأة (د. حسين القاضي، 2008م، ص 166) عرف مجلس معايير المحاسبة الأمريكية الأصول غير الملموسة في ملحق المعيار الأمريكي رقم 141 بأنه أصل يفتقر للوجود المادي، وهو ليس أداة مالية أو أصل مالي، وهي أصول طويلة الأجل بطبيعتها. وأوضح المعيار أن الأصول غير الملموسة المقصودة الأصول التي يمكن تحديدها بصورة منفردة بعيدة عن الشهرة. *financial accounting standards boards*. *(sfas142 goods will an other intangible assets july 2001)*

طبيعة الأصول غير الملموسة:

ما يميز الأصول غير الملموسة عن غيرها من الأصول، ليس فقط عدم وجود كيان مادي ملموس لها، وإنما أيضاً ما يصابح المنافع المستقبلية المتوقعة منها من درجة عالية من عدم التأكد. وتعتبر هذه الخاصية الأخيرة هي الخاصية الأساسية التي تميز الأصول غير الملموسة عن غيرها. وترجع هذه الدرجة العالية من عدم التأكد بشأن المنافع المستقبلية المتوقعة من الأصول غير الملموسة إلى سببين علي الأقل وهما:

1- أن هذه الأصول تستمد قيمتها من الميزة التنافسية التي يمكن أن تحققها لوحدة اقتصادية معينة دون غيرها. وهذا يعني أنه قد تكون لهذه الأصول قيمة بالنسبة للوحدة الاقتصادية فقط، كما وأن هذه القيمة تتقلب تبعاً للتقلبات في الميزة التنافسية

التي تحققها والتي تنعكس علي المنافع المتوقعة منها (د.محمد سمير الصبان،
واخرون، ، 1995م، ص161).

2-يصعب في معظم الاحيان تحديد العمر الافتراضي للاصل غير الملموس.وقد يرجع ذلك الي عدم وجود عمر مادي للاصل من ناحية،ولصعوبة التنبؤ بالفترة التي يمكن ان يحقق فيها منافع للوحدة الاقتصادية من ناحية اخري.وحيث ان قيمة الاصل التي تتطوي عليها المنافع المستقبلية المتوقعة من الاصل غير الملموس،فان مثل هذا النوع من الاصول يمثل مشكلة قياس محاسبية يثور حولها الجدل حتي وقتنا الحاضر.

خصائص الاصول غير الملموسة:

وعلى الرغم من من ضرورة توافر خاصية عدم وجود الكيان المادي في الاصل غير الملموس، الا ان هذه الخاصية لا تكفي وحدها لتصنيف الاصل كاصل غير ملموس ولعل الخاصية الاساسية التي تميز الاصول غير الملموسة عن غيرها من الاصول، هي وجود درجة عالية من عدم التاكيد بشأن المنافع المستقبلية المحتمل الحصول عليها من استخدام مثل هذا النوع من الاصول. (د.محمد سمير الصبان واخرون، 1999-2000)

تصنيف الاصول غير الملموسة:

ويمكن تصنيف الاصول غير الملموسة طبقا لمجموعة من الخصائص اهمها:

1-القابلية للتمييز: *identifiability*

بمعنى ان هنالك اصولا غير ملموسة قابلة للتمييز بصورة مستقلة عن المنشأة، وفي هذا الخصوص من الممكن ان يتم التمييز الواضح بين الاصل غير الملموسة و الشهرة اذا ماكان الاصل قابلا للانفصال.

أ-براءات الاختراع *patents*

جرت العادة في كثير من بلاد العالم على ان تمنح حكومات هذه الدول براءات اختراع تعطى لمالكها الحق الكامل في استخدام وانتاج وبيع السلعة او طريقة انتاجية، لمدة تحددها قوانين هذه البلاد.

ب-حقوق التأليف والنشر *copyrights*

وهي تعطى اصحابها حقوق حماية مؤلفاتهم ورسوماتهم و اعمالهم الفنية و الادبية من الطبع و النشر غير القانوني. وعادة يكون حق النشر ساري المفعول خلال حياة خلال فترة قصيرة (د. نضال محمود الرمحي، ، 2010م، ص 285).

ج-العلامات التجارية *Trademarks and trade names*

غالبا ما يظل حق استخدام علامة تجارية معينه مع المستخدم الاصلي لها طالما يستمر في استعمالها في نشاطه الاقتصادي، بصرف النظر عن تسجيلها او عدم تسجيلها في الجهات الرسمية. (د. جبري ويجانت واخرون، ترجمة الدكتور كمال الدين سعيد، ، ص 474)

2- اسلوب تملك الاصل:

حيث يمكن الحصول على الاصل بمفرده او ضمن مجموعة من الاصول الاخرى او من خلال الاندماج مع منشأة اخرى او قد يكون قد تم اكتشافه و تطويره داخليا بواسطة المنشأة نفسها. الحالات من (ليلي محمد لطفى حسن مرعى، ، العدد الثاني، ابريل 2004، ص 242)

3-العمر التشغيلي:

يمكن التمييز بين الاصول غير الملموسة من حيث عمرها الافتراضي فنجد ان بعضها يكون عمرها محددًا بواسطة القانون او الاتفاق التجاري.

4- من وجهة نظر التسويق:

فقد قسم كل من (guldin&pike1990) الاصول غير الملموسة الى 4 مجموعات من حيث مدى قدرتها على خلق ميزة تنافسية لمنشأة هي: منتجى القيمة مثل (الاعلانات، وتطوير المنتجات) التسويقية مثل (الماركات المسجلة، والعلامات التجارية، ونظم المعلومات) و القيمة *value mani* *festations* مثل (الصورة، و السمعة، والسعر الجيد) واخيرا الاصول التسويقية مثل (القدرات التنافسية).

قياس الاصول غير الملموسة

الاعتراف بالاصول غير الملموسة و القياس الاولى لها:

اوضح معيار المحاسبة الدولي رقم (38) ان الاعتراف بالاصل غير الملموس يتم فقط فى الحالات الاتية:

أ- اذا كان من المحتمل ان المنافع الاقتصادية المستقبلية التى تعزى للاصل ستندفق للمنشأة.

أ- اذا كان من الممكن قياس تكلفة الاصل بشكل موثوق به. ايضا يتم قياس الاصل مبدئيا بمقدار تكلفته و هنا يجب التمييز بين كل من:

1- الامتلاك المنفصل:

فاذا تم امتلاك الاصل غير الملموس بشكل منفصل فان تكلفته يمكن عادة قياسها بشكل دقيق وموثق، ويكون الامر كذلك عندما يكون تعامل الشراء على شكل نقدى او اصول نقدية اخرى.

(إلى محمد لطفى حسن مرعى، ، مرجع سابق، ص247ص2482)

-الامتلاك كجزء من دمج منشآت الاعمال:

قد يتم امتلاك الأصل غير الملموس في عملية دمج منشآت الأعمال و التي هي عبارة عن امتلاك فان تكلفة ذلك الأصل غير الملموس تكون بناء على قيمته العادلة في تاريخ الامتلاك.

(د. احمد حلمي جمعة، نظرية المحاسبة المالية، ص296)

3-الامتلاك من خلال منحة حكومية:

في بعض الحالات من الممكن امتلاك اصل غير ملموس بدون تكلفة، او مقابل عوض اسمي من خلال منحة حكومية وقد يحدث هذا عندما تقوم حكومة بتمويل او تخصيص اصول غير ملموسة لمنشأة مثل حقوق النزول في مطار او التراخيص لتشغيل محطات راديو او تلفزيون او تراخيص او حصص استيراد او (مرجع سابق د. احمد حلمي جمعة، نظرية المحاسبة المالية، ص300)

4-امتلاك اصل غير ملموس من خلال تبادل الاصول:

يمكن امتلاك اصل غير ملموس بمبادلتة كلياً او جزئياً مع اصل غير ملموس و غير مشابه او اصل اخر، ويتم قياس تكلفة هذا البند بمقدار القيمة العادلة للاصل المستلم التي هي معادلة للقيمة العادلة للاصل المستغنى عنه أسس قياس أهم عناصر الأصول غير الملموسة:

فيما يلي نعرض لاهم عناصر الاصول غير الملموسة المتعارف عليها دولياً واسس قياسها:

1-براءات الاختراع *patents*

هذا الحق يمنح ميزة للمخترع من الجهة الحكومية لمدة زمنية معينة و يتيح لحامل هذا الحق منع الاخرين من استغلاله او استخدامه.وقد سنت الحكومات القوانين اللازمة لحماية هذه الحقوق لتشجيع المخترعين وحمايتهم من المقلدين.

2- حقوق التأليف *copyrights*

هو الحق الذي يحمي حامله من الانتاج غير المصرح به للمؤلفات و الاعمال المكتوبة. ويقاس هذا الحق بالمبلغ المدفوع في سبيل شراءه.

3- الشهرة *Goodwill*

هي القيمة التي تمثل قدرة المشروع على تحقيق عائد على الاستثمارات يفوق العائد الطبيعي. وقد ترجع شهرة المحل الى عدة عوامل مثل العلاقة المميزة بين المشروع و مستهلكيه، الموقع الممتاز للمحل او المشروع التجاري، كفاءة التشغيل غير العادية، مصادر التمويل المتوفرة و العلاقات القوية مع البنوك او الموقف الاحتكاري للمشروع، وشهرة المحل لا يمكن ان تباع منفصلة عن بقية اصول المشروع، (د. كمال الدين مصطفى الدهراوى، ، 2008م، ص ص 379-380) اسس عرض الاصول غير الملموسة في القوائم المالية:

تتشابه طريقة عرض الاصول غير الملموسة مع باقي الاصول وخاصة الثابتة مثل المباني والالات والمعدات والاثاث وبصفة عامة فقد اوجب المعيار المحاسبي المصري رقم 23 بوجوب ان افصح القوائم المالية عن ما يلي لكل فئة من فئات الاصول غير الملموسة المنتجة داخليا والاصول غير الملموسة الاخرى:

- أ- الاعداد الافتراضية او معدلات الاستهلاك المستخدمة.
- ب- طرق الاستهلاك المستخدمة.
- ج- اجمالي القيمة الدفترية ومجمع الاستهلاك (متضمنا مجمع الخسائر الناتجة عن نقص القيمة) (المنافع الاقتصادية المستقبلية) في كل من بداية ونهاية الفترة.
- د- بند او بنود قائمة الدخل الذي ادرج ضمنه استهلاك الاصول غير الملموسة.

المحور الثاني:

الائتمان المصرفي: مفهومه، أسسه ومعايير، والعوامل المؤثرة في قرار منحه:

1. مفهوم الائتمان المصرفي:

ان اصل معني الائتمان في الاقتصاد هو القدرة علي الاقتراض واصطلاحا: هو التزام جهة لجهة اخري بالاقتراض او المداينة، ويراد به في الاقتصاد الحديث: ان يقر الدائن بمقتضى العقد سلامة سداد القرض من قبل المتقاضي، في فترة اقترانه. أثر تقويم الأصول غير الملموسة على منح الائتمان المصرفي

ويعرف الائتمان بأنه: "الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما سواء اكان طبيعيا ام معنويا، بان يمنحه مبلغا من المال لاستخدامه في غرض محدد، خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه وبضمانات تمكن المصرف من استرداد قرضه في حال توقف العميل عن السداد.

2-أسس منح الائتمان:

الائتمان المصرفي يجب ان يتم استنادا"الي قواعد واسس مستقرة ومتعارف عليها وهي:

أ- توفر الامان لاموال المصرف: وذلك يعني اطمئنان المصرف الي ان المنشأة التي تحصل علي الائتمان سوف تتمكن من سداد القروض الممنوحة لها مع فوائدها في المواعيد المحددة لذلك.

ب-تحقيق الربح: والمقصود بذلك حصول المصرف علي فوائدمن القروض التي يمنحها تمكنه من دفع الفوائد علي الودائع ومواجهة مصاريفه المختلفة، وتحقيق عائد راس المال المستثمر علي شكل ارباح صافية.

ت-السيولة: يعني احتفاظ المصرف بمركز مالي يتصف بالسيولة،اي توفر قدر كاف من الاموال السائلة لدي المصرف-النقدية والاصول التي يمكن تحويلها الي نقدية اما بالبيع او الاقتراض بضمانها من المصرف المركزي-لمقابلة طلبات

السحب دون تاخير، وهدف السيولة دقيق لانه يستلزم الموازنة بين توفير قدر مناسب من السيولة للمصرف وهو امر قد يتعارض مع هدف تحقيق الربحية، ويبقى علي ادارة المصرف الناجحة مهمة الموامة بين هدفي الربحية والسيولة. (د. عبد العزيز الدغيم، مجلة علمية، المجلد 28، العدد (3) 2006)

اهداف الائتمان المصرفي: -

يقدم الائتمان المصرفي خدمات اجتماعيه كبيره من خلال العمليات التي سترتب عليها زياده الانتاج والتوسع في راس المال المستثمر وتحقيق معدلات مرتفعه من مستوي المعيشه فكل توسع ائتماني جديد هو شهاده ميلاد لطاقه انتاجيه جديده، فالائتمان المصرفي يهدف الي المساعده في تحقيق الاهداف القوميـه حيث يعتبر احد الادوات الهامه التي تعتمد علي السياسات الاقتصاديـه للدولة في تحقيق اهدافها، فاذا ارادت الدولة خلق حاله من الرواج او الانتعاش الاقتصادي وزياده معدلات التنميه فسبيلها في ذلك انتاجيه حجم السيوله اللازم لمقابله الاحتياجات التمويليـه لهذه التوسيعات فكلما اتسع حجم النشاط الاقتصادي امتدت شرايينه.

(د. محمد يحيى النادي، أسس وقواعد الائتمان المصرفي القاهره: معهد الدراسات المصرفيه 2000م ص 10)

أهمية الائتمان المصرفي: -

يعتبر الائتمان المصرفي اساس العمل المصرفي، ويمثل الوظيفه المقابله لوظيفه قبول الودائع ومن هنا جاءت العلاقه الوطيه بين الودائع والائتمان حيث ان منح الائتمان يعني بطبيعـه الحال وضع ارصده المتعاملين المودعه لدي البنك موضع التشغيل لتحقيق عائد مناسب يتمثل في الفرق ما بين الفائده الدائنه والمدينه، وتتبع اهميه الائتمان من كونه يسد حاجه الافراد والمؤسسات واصحاب المهن والقطاعات الاقتصاديـه كافه لاتجد في الحياه العمليه نشاطا يعتمد زاتيا علي موارد

الذاتية فقط، بل يسعى الي مسانده راس المال عن طريق القروض المقدمه اليها بشكل ائتمان من قبل البنوك ويمكن النظر الي اهميه الائتمان من قبل البنوك ويمكن النظر الي الائتمان المصرفي من زاويتين الاولى وفقا لوجهه نظر البنك والثانيه لدور الائتمان في النشاط الاقتصادي

(د. عبد الحميد الشواربي ود محمد عبد الحميد الشواربي اداره المخاطر الائتمانيه وجهتي النظر المصرفيه والقانونيه، منشأة المصارف الاسكندريه 2002، ص62).

العوامل الواجب اخذها في الحساب عند اتخاذ قرار الائتمان: -

هنالك العديد من العوامل التي يجب علي محلل الائتمان في المصرف اخذها في الحساب وهو يصدر تقييم موقف العميل الذي يرغب في الاقتراض من المصرف، نستعرض فيما يلي اهم هذه العوامل: -

1-حقوق الملكية: -

من حيث المبدأ يجب ان تكون حقوق الملكية في المنشاء الراغبه في الاقتراض اكثر من خصومها الخارجيه.

2-خبره المنشأة: -

من افضل المؤشرات للحكم علي مدي قدره المنشاء علي الاستمرار والنمو هو دراسه ماقامت بتحقيقه في الماضي، حيث ان العمل الجديد قدره كبيره من المخاطر من حيث ان المنشآت ذات الخبره تكون قد طورت نفسها واثبتت قدرتها علي البقاء في السوق.

3.التاريخ المصرفي للعميل:

ان تعامل منشأة العميل مع المصرف لفترات طويلة، بما في ذلك الحصول على قروض خلال هذه الفترة، يؤدي لوجود خبرة سابقة في التعامل معه.

4. التغيرات الاقتصادية المحتملة:

تؤدي التغيرات الاقتصادية المختلفة الى التأثير بصورة او باخرى على مقدرة بعض المنشآت على الاستمرار.

5. الالتزامات المقدرة المحتملة:

وهي التزامات غير مؤكدة ولكن يمكن تقدير قيمتها، وتمثل التزامات يحتمل ان تواجهها المنشأة في اعمالها على حسب نتائج الاحداث المستقبلية وبالطبع يتجنب المقترضون ذكرها عند اعطاء فكره اعمالهم.(وجدى حامد حجازى، تحليل القوائم المالية فى ظل المعايير المحاسبية، الاسكندرية، دار التعليم الجامعى، 2011م)
معايير منح الائتمان:

ويعتبر نموذج المعايير الائتمانية المعروفه ب"5C" (6) ابرز منظومة ائتمانية لذي محلي وما نحي الائتمان علي مستوي العالم عند منح القروض، والتي طبقا لها يقوم المصرف كمانح ائتمان بدراسة تلك الجوانب لذي عملية المقترح كمقترض او كعميل ائتمان. وفيما يلي استعراض لهذه المعايير:

أ- الشخصية *character*: تعد شخصية العميل الركيزة الاساسية الاولى في القرار الائتماني وهي الركيزة الاكثر تأثيرا في المخاطر التي تتعرض لها المصارف. (د. ماهر الامين، مجلة علمية، المجلد 28، العدد (3) 2006)

ب- القدره *capacity*

وتعنى قدرة العميل على تحقيق الايرادات و بالتالى قدرته على سداد القرض و الالتزام بدفع الفوائد و المصروفات و العمولات.

(عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات المصارف، القاهرة، الدار

الجامعية، 2006، ص43)

ج- راس المال *capital*

يعتبر راس مال العميل احد اهم اسس القرار الائتماني وعنصرا اساسيا من عناصر تقليل المخاطرة الائتمانية (عبد المطلب عبد الحميد، ص814)

د- الضمانات *collaterals*

وهي تعتبر المصدر القانوني للسداد، وتشكل حماية لدرء مخاطر التوقف عن السداد.

أثر تقويم الأصول غير الملموسة على منح الائتمان المصرفي

ويقصد بذلك التعرف على مكانة المنشأة المقترضة في السوق ومدى المنافسة التي تواجهها وقدرتها على تصديق منتجاتها ويتم دراسة الظروف الاقتصادية السائدة بالنسبة للقطاع الذي تعمل فيه المنشأة و علاقته بالقطاعات الأخرى. (حنفي عبد الغفار، عبد السلام ابو قحف، الادارة الحديثة في المصارف التجارية، بيروت، الدار الجامعية، 1991م، ص98)

المحور الثالث:

إجراءات الدراسة الميدانية

يتناول الباحث في هذا المبحث وصفاً للطريقة والإجراءات التي أتبعها في تنفيذ هذه الدراسة الميدانية، يشمل ذلك وصفاً لمجتمع الدراسة وعينته، وطريقة إعداد أدواتها، والإجراءات التي اتخذت للتأكد من صدقها وثباتها، والطريقة التي اتبعت لتطبيقها، والمعالجات الإحصائية التي تم بموجبها تحليل البيانات واستخراج النتائج، كما يشمل المبحث تحديداً ووصفاً لمنهج الدراسة.

مجتمع وعينة الدراسة

يقصد بمجتمع الدراسة المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحث أن يعمم عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة. يتكون مجتمع الدراسة الأصلي من

موظفي بنك (السودان المركزي - ام درمان الوطني - السوداني الفرنسي - الجزيرة).

أما عينة الدراسة فقد تم اختيارها بطريقة عشوائية من مجتمع الدراسة، حيث قام الباحث بتوزيع (40) استمارة استبيان على المستهدفين بتلك الجهات، وقد استجاب (35) فراد حيث أعادوا الاستبيانات بعد ملئها بكل المعلومات المطلوبة أي ما نسبته (88%) من المستهدفين وتعتبر هذه النسبة عالية مما يؤدي إلى قبول نتائج العينة.

وللخروج بنتائج دقيقة بقدر الإمكان حرص الباحث على تنوع عينة الدراسة من حيث شمولها على الآتي:

1- الأفراد من مختلف (العمر - المؤهلات العلمية - التخصصات العلمية - سنوات الخبرة - الوظائف).

القسم الأول: تحليل البيانات الشخصية

العمر

جدول رقم (1)

التكرارات لأفراد عينة الدراسة حسب العمر

العمر	التكرار	النسبة%
من 30 سنة فأقل	6	17.1
من 31 - 40 سنة	18	51.4
من 41 - 50 سنة	10	28.6
من 51 - 60 سنة	1	2.9
أكثر من 60 سنة	-	-
المجموع	35	100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2013 م

من الجدول رقم (1) فإن 17.1% من أفراد عينة الدراسة أعمارهم أقل من 30 سنة، و 51.4% منهم تتراوح من 31 - 40 سنة، بينما 5% من 31 - 35

سنة، و 30% تراوحت من 36 - 40 سنة، و 28.6% من 41 - 50 سنة، و 2.9% من 51 - 60 سنة فأكثر.

التخصص

جدول رقم (2)

التكرارات لأفراد عينة الدراسة حسب التخصص

التخصص	التكرار	النسبة %
محاسبة	14	40
إدارة	8	22.9
نظم معلومات	1	2.9
اقتصاد	8	22.9
أخرى	4	11.4
المجموع	35	100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2013 م

من الجدول رقم (2) فإن 40% من أفراد العينة تخصصهم محاسبة، و 22.9% تخصصهم إدارة، بينما 2.9% تخصصهم نظم معلومات، و 22.9% تخصصهم اقتصاد، و 11.4% لديهم خصائص علمية أخرى.

المؤهل العلمي

جدول رقم (3)

التكرارات لأفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة %
بكالوريوس	15	42.9
دبلوم عالي	-	-
ماجستير	19	54.3
دكتوراه	1	2.9
المجموع	35	100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2013 م
من الجدول رقم (3) فإن 42.9% من أفراد عينة الدراسة تحصلوا على
بكالوريوس، و 54.3% ماجستير، بينما 2.9% دكتوراه.
المركز الوظيفي:

جدول رقم (4)

التكرارات لأفراد عينة الدراسة حسب المركز الوظيفي

النسبة %	التكرار	المركز الوظيفي
8.6	3	مدير إدارة
8.6	3	نائب مدير إدارة
28.6	10	رئيس قسم
54.3	19	موظف
-	-	أخرى
100	35	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2013 م
من الجدول رقم (4) فإن 8.6% من أفراد العينة مدير إدارة، و 8.6%
يشغلون وظيفة نائب مدير إدارة، بينما 28.6% رؤساء أقسام، و 54.3%
موظفون.

سنوات الخبرة

جدول رقم (5)

التكرارات لأفراد عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

النسبة %	التكرار	سنوات الخبرة
14.3	5	من 5 سنوات أقل
42.9	15	من 6 - 10 سنة
5.7	2	من 11 - 15 سنة
34.3	12	من 16 - 20 سنة
2.9	1	من 21 - 25 سنة
-	-	أكثر من 25 سنة
100	35	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2013 م

من الجدول رقم (5) فإن 14.3% من أفراد العينة خبرتهم من 5 سنوات فأقل، و 42.9% تراوحت خبرتهم من 6 - 10 سنة، بينما 5.7% خبرتهم من 11 - 15 سنة، و 34.3% خبرتهم من 16 - 20 سنة، و 2.9% تراوحت خبرتهم من 21 - 25 سنة.

القسم الثاني: اختبار الفرضيات:

نص الفرضية الأولى: تقويم شهرة المحل يؤثر على منح الائتمان المصرفي في القطاع المصرفي السوداني.

جدول رقم (6)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الأولى للفرضية الأولى.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
1. الإفصاح عن شهرة المحل في القوائم المالية يعكس قوة أصول المنشأة.	3	14	10	6	2	35
	8.6%	40%	28.6%	17.1%	5.7%	100%

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2013 م

من الجدول رقم (6) فإن 8.6% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن الإفصاح عن شهرة المحل في القوائم المالية يعكس قوة أصول المنشأة، و 40% منهم موافقون، بينما 28.6% محايدون، و 17.1% لا يوافقون، و 5.7% لا يوافقون بشدة.

جدول رقم (7)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الثانية للفرضية الأولى.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
2. الإفصاح عن شهرة المحل في القوائم المالية يعكس السمعة الجيدة للمنشأة	12	18	4	1	-	35
	34.3%	51.4%	11.4%	2.9%	-	100%

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2013 م

يتضح من الجدول رقم (7) فإن 34.3% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن الإفصاح عن شهرة المحل في القوائم المالية يعكس السمعة الجيدة للمنشأة، و 51.4% منهم موافقون، بينما 11.4% محايدون، و 2.9% لا يوافقون.

أثر تقويم الأصول غير الملموسة على منح الائتمان المصرفي

جدول رقم (8)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الثالثة للفرضية الأولى.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
3. اظهر شهره المحل في القوائم المالية للمنشأة بعكس قوة المركز المالي للمنشأة.	10	12	10	3	-	35
	28.6%	43.3%	8.6%	8.6%	-	100%

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2013 م

من الجدول رقم (8) فإن 28.6% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن اظهر شهره المحل في القوائم المالية للمنشأة يعكس قوة المركز المالي للمنشأة، و 43.3% منهم موافقون، بينما 8.6% محايدون، و 8.6% لا يوافقون.

جدول رقم (9)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الرابعة للفرضية الأولى.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
4. افصح المنشأة عن شهره المحل يؤدي الى زيادة الموثوقية في قوائمها المالية.	4	14	9	7	1	35
	11.4%	40%	25.7%	20%	2.9%	100%

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2013 م

يتضح من الجدول رقم (9) أن 11.4% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن افصح المنشأة عن شهره المحل يؤدي إلى زيادة الموثوقية في قوائمها المالية، و 40% منهم موافقون، بينما 25.7% محايدون، و 20% لا يوافقون، و 2.9% لا يوافقون بشدة.

جدول رقم (10)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الخامسة للفرضية الأولى.

المجموع	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	العبارة
35	-	-	3	13	19	5. اعتماد المصرف في اتخاذ قرار منح الائتمان على المعلومات الواردة في القوائم المالية يؤكد ضرورة الإفصاح عن شهرة المحل.
%100	-	-	%8.6	%37.1	%54.3	

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2013 م

يتضح من الجدول رقم (10) أن 54.3% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن اعتماد المصرف في اتخاذ قرار منح الائتمان على المعلومات الواردة في القوائم المالية يؤكد ضرورة الإفصاح عن شهرة المحل، و 37.1% موافقون، بينما 8.6% لا يوافقون.

جدول رقم (11): الوسط الحسابي و الانحراف المعياري بالإضافة إلى درجات الحرية والقيمة الاحتمالية لاختبار مربع كاي لإجابات أفراد عينة الدراسة حول الفرضية الأولى:

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة مربع كاي	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية
1. الافصاح عن شهرة المحل في القوائم المالية يعكس قوة اصول المنشأة.	3.3	1.0	14.3	4	0.01
2. الافصاح عن شهرة المحل في القوائم المالية يعكس السمعة الجيدة للمنشأة	4.2	0.7	20.4	3	0.00
3. اظهار شهرة المحل في القوائم المالية للمنشأة يعكس قوة المركز المالي للمنشأة.	3.8	1.0	5.3	3	0.15
4. افصاح المنشأة عن شهرة المحل يؤدي الى زيادة الموثوقية في قوائمها المالية.	3.4	1.0	14	4	0.01
5. اعتماد المصرف في اتخاذ قرار منح الائتمان على المعلومات الواردة في القوائم المالية يؤكد ضرورة الافصاح عن شهرة المحل.	4.5	0.7	11.2	2	0.01

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2013 م

يلاحظ من الجدول رقم (11) أن الوسط الحسابي لجميع العبارات أكبر من الوسط الحسابي الفرضي (3) و يشير هذا إلى أن إجابات المبحوثين نحو هذه العبارات تسير في الاتجاه الإيجابي أي موافقتهم عليها. أما الانحراف المعياري لهذه العبارات يتراوح ما بين (0.5 - 1) و يشير هذا إلى تجانس إجابات المبحوثين.

بالنظر إلى القيمة الاحتمالية لغالبية العبارات أقل من مستوى المعنوية 0.05 و يشير هذا إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية أي أن إجابات المبحوثين تتحيز لإجابة دون غيرها.

بناءً على هذا نتأكد صحة الفرضية التي نصها: تقويم شهرة المحل يؤثر على منح الائتمان المصرفي في القطاع المصرفي السوداني.
اختبار الفرضية الثانية:

نص الفرضية الثانية: تقويم الملكية الفكرية يؤثر على منح الائتمان المصرفي في القطاع المصرفي السوداني.

جدول رقم (12)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الأولى للفرضية الثانية.

المجموع	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	العبارة
35	-	1	9	14	11	1. اتباع طرق قياس متعددة
%100	-	%2.9	%25.7	%40	%31.4	للملكية الفكرية يؤدي الى قوائم مالية غير قابلة للمقارنة.

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2013 م

من الجدول رقم (12) فإن 31.4% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن اتباع طرق قياس متعددة للملكية الفكرية يؤدي الى قوائم مالية غير قابلة للمقارنة، و 40% منهم موافقون، بينما 25.7% محايدون، و 2.9% لا يوافقون.

جدول رقم (13)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الثانية للفرضية الثانية.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
2. تعدد طرق قياس الملكية الفكرية يؤدي إلى تباين نتائج القوائم المالية ويؤثر سلباً على قرار الائتمان المصرفي.	8	21	6	-	-	35
	%22.9	%60	%17.1	-	-	%100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2013 م

إجابات أفراد العينة تجاه العبارة الثانية للفرضية الثانية

يتضح من الجدول رقم (13) أن 22.9% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن تعدد طرق قياس الملكية الفكرية يؤدي إلى تباين نتائج القوائم المالية ويؤثر سلباً على قرار الائتمان المصرفي، و 60% منهم موافقون، بينما 17.1% محايدون.

جدول رقم (14)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الثالثة للفرضية الثانية.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
3. استخدام التكلفة التاريخية كأساس لقياس الملكية الفكرية يؤثر سلباً على مصداقية القوائم المالية.	8	13	11	3	-	35
	%22.9	%37.1	%31.4	%8.6	-	%100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2013 م

من الجدول رقم (14) يتضح أن 22.9% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن استخدام التكلفة التاريخية كأساس لقياس الملكية الفكرية يؤثر سلباً

على مصداقية القوائم المالية، و 37.1% منهم موافقون، بينما 31.4% محايدون، و 8.6% لا يوافقون.

جدول رقم (15)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الرابعة للفرضية الثانية.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق بشدة	المجموع
4. استمرار المنشآت في استخدام سياسة واحدة في القياس والافصاح عن الملكية الفكرية يعطي قوائم مالية أكثر عدالة مما يسهل منح الائتمان.	7	14	12	2	35
	20%	40%	34.3%	5.7%	100%

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2013 م

يتضح من الجدول رقم (15) فإن 20% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن التعاون استمرار المنشآت في استخدام سياسة واحدة في القياس والافصاح عن الملكية الفكرية يعطي قوائم مالية أكثر عدالة مما يسهل منح الائتمان، و 40% منهم موافقون، بينما 34.3% محايدون، و 5.7% لا يوافقون.

جدول رقم (16)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الخامسة للفرضية الثانية.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
5. ضعف اهتمام المصارف بتحليل الملكية الفكرية يؤدي إلى اتخاذ قرار انتماني غير سليم.	3	12	15	5	-	35
	8.6%	34.3%	42.9%	14.3%	-	100%

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2013 م

لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الخامسة للفرضية الثانية

يتضح من الجدول رقم (16) أن 8.6% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن ضعف اهتمام المصارف بتحليل الملكية الفكرية يؤدي إلى اتخاذ قرار انتماني غير سليم، 34.3% منهم موافقون، بينما 42.9% محايدون و 14.3% لا يوافقون.

جدول رقم (17): الوسط الحسابي و الانحراف المعياري بالإضافة إلى درجات الحرية والقيمة الاحتمالية لاختبار مربع كاي لإجابات أفراد عينة الدراسة حول الفرضية الثانية:

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة مربع كاي	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية
1. اتباع طرق قياس متعددة للملكية الفكرية يؤدي إلى قوائم مالية غير قابلة للمقارنة.	4.0	0.8	10.6	3	0.01
2. تعدد طرق قياس الملكية الفكرية يؤدي الى تباين نتائج القوائم المالية ويؤثر سلبا على قرار الائتمان المصرفي.	4.1	0.6	11.4	2	0.03
3. استخدام التكلفة التاريخية كأساس لقياس الملكية الفكرية يؤثر سلبا على مصداقية القوائم المالية.	3.7	0.9	6.8	3	0.09
4. استمرار المنشآت في استخدام سياسة واحدة في القياس والافصاح عن الملكية الفكرية يعطي قوائم مالية أكثر عدالة مما يسهل منح الائتمان.	3.7	0.9	9.9	3	0.02
5. ضعف اهتمام المصارف بتحليل الملكية الفكرية يؤدي الى اتخاذ قرار ائتماني غير سليم.	3.4	0.8	11	3	0.01

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2013 م

يلاحظ من الجدول رقم (17) أن الوسط الحسابي لجميع العبارات أكبر من الوسط الحسابي الفرضي (3) يشير وهذا إلى أن إجابات المبحوثين نحو هذه العبارات تسير في الاتجاه الإيجابي أي موافقتهم عليها.

أما الانحراف المعياري لهذه العبارات فيتراوح ما بين (0.9 - 1.2) و يشير هذا إلى تجانس إجابات المبحوثين.

بالنظر إلى القيمة الاحتمالية لغالبية العبارات فهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 و يشير هذا إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية أي أن إجابات المبحوثين تتحيز لإجابة دون غيرها.

مما سبق تتأكد صحة الفرضية التي نصها: تقويم الملكية الفكرية يؤثر على منح الائتمان المصرفي في القطاع المصرفي السوداني. اختبار الفرضية الثالثة:

تقويم الموارد البشرية يؤثر على منح الائتمان المصرفي في القطاع المصرفي السوداني.

جدول رقم (18)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الأولى للفرضية الثالثة.

المجموع	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	العبارة
35	-	-	16	17	2	1. تعدد طرق قياس تكلفة
%100	-	-	%45.7	%48.6	%5.7	الموارد البشرية يؤدي إلى ضعف القوائم المالية للمنشأة طالبة الائتمان.

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الاستبانة، 2013 م

يتضح من الجدول رقم (18) أن 5.7% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن تعدد طرق قياس تكلفة الموارد البشرية يؤدي إلى ضعف القوائم المالية للمنشأة طالبة الائتمان، و 48.6% منهم موافقون، بينما 45.7% محايدون.

جدول رقم (19)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الثانية للفرضية الثالثة.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
2. اهتمام إدارة الموارد البشرية يساعدها على تقويم أدائها بصورة جيدة.	1	19	14	1	-	35
	2.9%	54.3%	40%	2.9%	-	100%

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2013 م

يتضح من الجدول رقم (19) أن 2.9% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن اهتمام إدارة الموارد البشرية يساعدها على تقويم أدائها بصورة جيدة، و 54.3% منهم موافقون، بينما 40% محايدون، و 2.9% لا يوافقون.

جدول رقم (20)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الثالثة للفرضية الثالثة.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
3. الإفصاح عن العنصر البشري في القوائم المالية يعكس صدقها	3	17	12	3	-	35
	46.7%	53.3%	34.3%	8.6%	-	100%

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2013 م

يتضح من الجدول رقم (20) أن 46.7% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن الإفصاح عن العنصر البشري في القوائم المالية يعكس صدقها، و 53.3% منهم موافقون، بينما 34.3% محايدون، و 8.6% لا يوافقون.

جدول رقم (21)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الرابعة للفرضية الثالثة.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
4. الإفصاح عن العنصر البشري في القوائم المالية يساعد المنشأة في الحصول على الائتمان المصرفي.	7	13	1	1	-	35
	20%	37.1%	2.9%	2.9%	-	100%

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2013 م

يتضح من الجدول رقم (21) أن 20% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن الإفصاح عن العنصر البشري في القوائم المالية يساعد المنشأة في الحصول على الائتمان المصرفي، و 37.1% منهم موافقون، بينما 2.9% محايدون، و 2.9% لا يوافقون.

جدول رقم (22)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الخامسة للفرضية الثالثة.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
5. اهتمام المنشأة بالعنصر البشري يساعدها في الحصول على الجودة الشاملة مما يؤثر إيجاباً على سمعتها.	6	9	17	3	-	35
	17.1%	25.7%	48.6%	8.6%	-	100%

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2013 م

يتضح من الجدول رقم (22) أن 17.1% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن اهتمام المنشأة بالعنصر البشري يساعدها في الحصول على الجودة الشاملة مما يؤثر إيجاباً على سمعتها، و 25.7% منهم موافقون، بينما 48.6% محايدون، و 8.6% لا يوافقون.

جدول رقم (23): الوسط الحسابي و الانحراف المعياري بالإضافة إلى درجات الحرية والقيمة الاحتمالية لاختبار مربع كاي لإجابات أفراد عينة الدراسة حول الفرضية الثالثة:

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة مربع كاي	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية
1. تعدد طرق قياس تكلفة الموارد البشرية يؤدي إلى ضعف القوائم المالية للمنشأة طالبة الائتمان.	3.6	0.6	12	2	0.02
2. اهتمام إدارة الموارد البشرية يساعدها على تقويم أدائها بصورة جيدة.	3.6	0.6	28.9	3	0.02
3. الإفصاح عن العنصر البشري في القوائم المالية يعكس صدقها.	3.6	0.8	16.5	3	0.01
4. الإفصاح عن العنصر البشري في القوائم المالية يساعد المنشأة في الحصول على الائتمان المصرفي.	3.7	0.9	20.6	4	0.01
5. اهتمام المنشأة بالعنصر البشري يساعدها في الحصول على الجودة الشاملة مما يؤثر إيجاباً على سمعتها.	3.5	0.9	12	3	0.01

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2013 م

يلاحظ من الجدول رقم (23) أن الوسط الحسابي لجميع العبارات أكبر من الوسط الحسابي الفرضي (3) و يشير هذا إلى أن إجابات المبحوثين نحو هذه العبارات تسير في الاتجاه الإيجابي أي موافقتهم عليها. أما الانحراف المعياري لهذه العبارات فيتراوح ما بين (0.5 - 1.2) و يشير هذا إلى تجانس إجابات المبحوثين.

بالنظر إلى القيمة الاحتمالية لغالبية العبارات فهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 و يشير هذا إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية أي أن إجابات المبحوثين تتوزع بنسب شبه متساوية. عليه تتأكد صحة الفرضية التي نصها: تقويم الموارد البشرية يؤثر على منح الائتمان المصرفي في القطاع المصرفي السوداني.

النتائج والتوصيات: -

النتائج:

1. الإفصاح عن شهرة المحل في القوائم المالية يعكس السمعة الجيدة للمنشأة.
  2. يعتمد المصرف في اتخاذ قرار منح الائتمان على المعلومات الواردة في القوائم المالية مما يؤكد ضرورة الإفصاح عن شهرة المحل.
  3. اتباع طرق قياس متعددة للملكية الفكرية يؤدي إلى قوائم مالية غير قابلة للمقارنة.
  4. ضعف اهتمام المصارف بتحليل الملكية الفكرية يؤدي إلى اتخاذ قرار ائتماني غير سليم.
  5. اهتمام المنشأة بالعنصر البشري يساعدها في الحصول على الجودة الشاملة مما يؤثر إيجاباً على سمعتها.
- التوصيات: -

1. ضرورة الاهتمام بالإفصاح عن شهرة المحل في القوائم المالية.
2. يجب على المصرف عند اتخاذ قرار منح الائتمان الأخذ في الاعتبار المعلومات الواردة في القوائم المالية.
3. يجب اتباع طريقة قياس موحدة لكل بنود القوائم المالية.

4. ضرورة الاهتمام من المصارف بتحليل الملكية الفكرية عند اتخاذ قرار منح الائتمان.

5. يجب على المنشأة العناية بالعنصر البشري لتوكيد الجودة الشاملة.

قائمة المراجع: -

- (1) (وليد صالح الدقوني، الخرطوم، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير غير منشور 2010م)
- (2) (ايمن محمد سعد النبي، دراسة مقارنة للمحاسبة عن انخفاض قيمة الشهرة وفقا للمعايير المحاسبية ومدى التزام الشركات المسجلة ببورصة الاوراق المالية المعنية بتطبيقها، مجلة المحاسبة والادارة و التأمين، العدد السبعون، سنة 2008م، الجزء الاول، الناشر جامعة القاهرة).
- (3) (عبد الحميد احمد شاهين، مدخل مقترح للقياس المحاسبى لاصول الملكية الفكرية، (القاهرة، جامعة عين شمس، كلية التجارة، المجلة العلمية للاقتصاد و التجارة، العدد الثالث، 2003م)
- (4) (دعاء سعد الدين بكر احمد، التحليل المحاسبي باستخدام نموذج التنبؤ بالتعثر بهدف تخفيض مخاطر الائتمان المصرفي (القاهرة جامعه بني سويف، مجله الدراسات الماليه والتجاريه الجزء الثاني العدد الثاني والثالث يوليو- ديسمبر 2005م)
- (5) (عمر علي بابكر الطاهر التعثر في سداد التسهيلات الائتمانيه في المصارف السودانيه -دراسه دكتوراه في الدراسات المصرفيه غير منشوره، جامعه السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية الدراسات العليا -2006م)

- (6) (د.حسين القاضي، المحاسبة الدولية ومعاييرها، دار الثقافة للنشر و التوزيع، 2008م، ص166)
- (7) (*financial accounting standards boards sfas142goods will (an other intangible assets july 2001*)
- (8) (د.محمد سمير الصبان وآخرون، القاهرة، الدار الجامعية للنشر، 1995م، ص161.)
- (9).نضال محمود الرمحي، مبادئ المحاسبة المالية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، 2010م، ص285.)
- (10) (د.جبري ويجانت وآخرون، ترجمة الدكتور كمال الدين سعيد، المحاسبة المتوسطة، دار المريخ، ص474)
- (11) (إيلي محمد لطفى حسن مرعى، المحاسبة عن الأصول غير الملموسة، مصر، جامعة عين شمس، كلية التجارة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الثانى، إبريل 2004، ص242)
- (12) (د.احمد حلمى جمعة، نظرية المحاسبة المالية، ص296)
- (13) (د.كمال الدين مصطفى الدهراوى، مبادئ المحاسبة المالية، القاهرة، 2008م، ص ص 379-380)
- (14) (د.عبد العزيز الدغيم، مجلة علمية، المجلد28، العدد(3)2006)
- (15) (د.عبد الحميد، الشواربى، ود.محمد عبد الحميد الشواربى، ادارة المخاطر الائتمانية وجهتى النظر المصرفية و القانونية، منشأة المصارف، الاسكندرية، 2002م، ص ص 6063)

- (16) (د. محمد يحيى النادي، أسسس وقواعد الائتمان المصرفي القاهرة: معهد أثر تقويم الأصول غير الملموسة على منح الائتمان المصرفي
- (17) (وجدى حامد حجازى، تحليل القوائم المالية فى ظل المعايير المحاسبية، الاسكندرية، دار التعليم الجامعى، 2011م)
- (18) (د. ماهر الامين، مجلة علمية، المجلد 28، العدد (3) 2006)
- (19) (عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات المصارف، القاهرة، الدار الجامعية، 2006، ص 43))
- (20) (عبد المطلب عبد الحميد، ص 814)
- (21) (حنفى عبد الغفار، عبد السلام ابو قحف، الادارة الحديثة فى المصارف التجارية، بيروت، الدار الجامعية، 1991م، ص 98)